

اتفاقية

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية ليتوانيا حول التعاون الاقتصادي

انطلاقا من العلاقات المتميزة بين حكومة سلطنة عمان ، وحكومة جمهورية ليتوانيا (والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين") ،
ورغبة من البلدين في تقوية وتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ،
وإدراكا منهما بأن هذه الاتفاقية ستؤدي إلى تسهيل مختلف أشكال التعاون بينهما ،
وخصوصا في المجال الاقتصادي ،
واستنادا على مبادئ القانون الدولي المقررة عالميا ،
فقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة (١)

- ١ - يجوز للطرفين - وفقا للقوانين والتشريعات النافذة في إقليميهما - السعي لتطوير وتقوية وتنويع التعاون الاقتصادي النافع والمشارك بينهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وخصوصا في المجالات الآتية :
- الصناعة .
 - الطاقة .
 - النقل .
 - العلوم والتقنيات والابتكارات .
 - تقنية المعلومات والاتصالات وتطوير المجتمع التقني .
 - صناعة مواد البناء والتشييد .
 - حماية البيئة .

- الزراعة .

- السياحة .

- التعليم .

- الخدمات الصحية .

٢ - على الطرفين التشاور بينهما من أجل تحديد أولويات مجالات التعاون الواردة في هذه المادة .

المادة (٢)

١ - يسعى الطرفان إلى تأسيس وتطوير علاقات اقتصادية طويلة المدى بين الكيانات الاقتصادية ومؤسساتها التمثيلية بكلا البلدين .

٢ - يشجع الطرفان التعاون والتطوير الاقتصادي بين الكيانات الاقتصادية ببلدي الطرفين على أساس التعاقد ، وذلك وفقا للتشريعات النافذة في كل من البلدين ، وخاصة عبر الآتي :

- خلق مناخ استثماري ملائم .

- تسهيل تبادل المعلومات ذات العلاقة .

- تسهيل تكوين علاقات بين الكيانات الاقتصادية ، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كذلك المؤسسات التمثيلية ببلديهما .

- تسهيل تنظيم المعارض والندوات في إقليم الطرفين المتعاقدين ، وتشجيع مشاركة الكيانات الاقتصادية ببلدي الطرفين بها .

المادة (٣)

تسعى المؤسسات ذات العلاقة ببلدي الطرفين لضمان تبادل المعلومات الآتية ، وذلك وفقا للتشريعات النافذة في بلديهما :

أ - القوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة الاقتصادية والإحصائيات وغيرها من المعلومات ذات العلاقة .

ب - المشاركة في المؤسسات الاقتصادية العالمية والجهات التكاملية .

- ج - الإجراءات التي تشجع عملية حركة السلع والخدمات ، والتي تهدف إلى تحسين التعاون بين الشركاء التجاريين المحتملين ببلدي الطرفين ، وكذلك المعلومات حول أي من الحوافز المطبقة في بلدي الطرفين .
- د - المعارض ومهمات العمل حول أنظمة المعلومات الاقتصادية .

المادة (٤)

- ١ - تشكل لجنة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية (ويشار إليها فيما بعد بـ " اللجنة ") ، وتتكون من ممثلين من ذوي العلاقة من المؤسسات والمنظمات ببلدي الطرفين ، كما يجوز دعوة ممثلين من القطاع الخاص ، وشركات الأعمال للمشاركة في اجتماعات اللجنة .
- ٢ - تتولى اللجنة المهام الآتية :
- الإشراف على المواضيع المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية .
 - دراسة إمكانيات تطوير التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدي الطرفين ، وتشجيع تنفيذ برامج دعم لها .
 - تشجيع وتطوير التعاون بين المنظمات التجارية والصناعية في كلا البلدين .
 - متابعة تطور التعاون الثنائي الاقتصادي ، وتبادل المعلومات حول التطور الاقتصادي وبرامج الاستثمار في كلا البلدين .
- ٣ - يجب على كل من الطرفين تعيين ممثل كرئيس ، وممثلين آخرين في تشكيل اللجنة ، ويكون التواصل من خلال القنوات الدبلوماسية لإرسال الأسماء والمسميات الوظيفية لهم .
- ٤ - تجتمع اللجنة - كلما دعت الضرورة إلى ذلك - بدعوة من أحد الطرفين ، ويتم ترتيب عقد الاجتماعات بالتناوب في كلا البلدين عبر القنوات الدبلوماسية .

المادة (٥)

- يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالاتفاق المتبادل بين الطرفين من خلال تبادل المخاطبات عبر القنوات الدبلوماسية ، وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ بالإجراءات ذاتها المشار إليها في المادة (٧) الفقرة (١) من هذه الاتفاقية .

المادة (٦)

تتم تسوية أي خلاف ينشأ عن تفسير أو تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وديا من خلال المشاورات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية .

المادة (٧)

١- تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تسلم آخر إخطار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية ، والذي يخطر به الطرفان بعضهما بعضا باستكمال جميع الإجراءات الداخلية اللازمة .

٢- تسري هذه الاتفاقية لمدة (٥) خمس سنوات ، وتتجدد تلقائيا لمدة أخرى مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل (٦) ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائها .

وقعت هذه الاتفاقية في مسقط بتاريخ ١١ شوال ١٤٣٩هـ ، الموافق ٢٥ يونيو ٢٠١٨م من نسختين أصليتين باللغات : الليتوانية ، والعربية ، والإنجليزية ، لكل منها ذات الحجية القانونية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة سلطنة عمان	عن حكومة جمهورية ليتوانيا
المهندس / أحمد بن حسن الذيب	نيرس جيرماناس
وكيل وزارة التجارة والصناعة	نائب وزير الخارجية